مكافحة الفساد كمدخل استراتيجي لتحسين الأداء الاقتصادي –دراسة تحليلية لنموذج سنغافورة–

Combating corruption as a strategic approach to improving economic performance-An analytical study of Singapore's model-

ناويس أسماء

Naouis Asma

جامعة الجزائر3– (الجزائر)، naouis.asma@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/02 تاريخ القبول:2025/12/14 تاريخ النشر: 2026/01/01

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية مكافحة الفساد كمدخل استراتيجي لتحسين الأداء الاقتصادي للدول، أين تم تحليل نموذج سنغافورة الرائد عالميا في مكافحة الفساد، وذلك بتحليل انعكاسات جهوده في مكافحة الفساد على الأداء الاقتصادي باستخدام جملة من المؤشرات (مدركات الفساد، مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، جاذبية الاستثمار وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال).وقد توصلت الدراسة إلى أن جهود مكافحة الفساد في سنغافورة كان لها انعكاسات إيجابية على الأداء الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الفساد، الأداء الاقتصادي، مؤشر مدركات الفساد، المؤشرات الاقتصادية، سنغافورة

تصنيفاتJEL: M21, O11, D73

Abstract:

This study aims to clarify the importance of combating corruption as a strategic approach to improving theeconomic performance of countries,It analyzedSingapore'sgloballyleading model in combating corruption by analyzing the impact of its anti-corruption efforts on economic performance, using a set of indicators (CPI, Macro-economic Stability, Investment Attractiveness and Ease of Doing Business). The study concluded that Singapore's anti-corruption efforts had a positive impact on economic performance.

Keywords: Corruption; Economic Performance; Corruption Perceptions Index; EconomicIndicators;Singapore.

[1] **المؤلف المرسل**: ناويس أسماء، **الإيميل**: naouis.asma@univ-alger3.dz

JEL Classification Codes: D73, O11, M21

1. مقدمة:

يعتبر الفساد من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات والمجتمعات في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، وذلك لما له من آثار سلبية على الاقتصاد وأدائه، من خلال تأثيره المباشر على مناخ الاستثمار وكفاءة تخصيص الموارد، إلى جانب تأثيره على فعالية السياسات الاقتصادية، فهو يعد عاملا معرقلا لمسار النمو والتنمية الاقتصادية. وعليه فمكافحة الفساد ومحاربته هو ضرورة اقتصادية ملحة وليس فقط خيار إداري أو اجراء قانوني، إذ هو مدخل استراتيجي لتحسين الأداء الاقتصادي للدول.

وفي هذا السياق، تبرز تجربة دولة سنغافورة كنموذج رائد في مجال مكافحة الفساد نظرا لما تبنته من استراتيجيات وإصلاحات مؤسساتية وتشريعية سمحت لها بأن تحقق قفزة نوعية في مسار تطورها، بتحقيق نهضة شاملة تناولت مختلف مرافق حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وبناءا على ما سبق تتبلور **إشكالية** دراستنا كما يلي: " **إلى أي مدى أسهمت سياسات مكافحة الفساد في تعزيز الأداء الاقتصادي في سنغافورة؟** "

- **فرضيات الدراسة:** تتمثل فيما يلي:
  - أسهمت الإجراءات التشريعية والمؤسساتية لمكافحة الفساد في رفع كفاءة الأداء الإداري والمالي داخل مؤسسات الدولة السنغافورية.
  - أدّى التكامل بين مكافحة الفساد والسياسات الاقتصادية الفعّالة إلى تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي والتنافسية العالمية لسنغافورة.
  - أدّى تعزيز النزاهة والشفافية في القطاعين العام والخاص إلى زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في الاقتصاد السنغافوري.
- **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:
  - ✓ توضيح أهمية مكافحة الفساد كمدخل ومقاربة لتحسين الأداء الاقتصادي؛
  - ✓ تسليط الضوء على معالم الاستراتيجية المتبناة في سنغافورة لمكافحة الفساد؛
  - ✓ توضيح مستويات النزاهة في سنغافورة وفقا لمؤشر مدركات الفساد CPI وتوضيح مكانتها عالميا؛
  - ✓ تقييم الأداء الاقتصادي لسنغافورة بالتركيز على تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
  - ✓ تقييم بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار في سنغافورة؛
  - ✓ محاولة استخلاص الدروس الممكن الاستفادة منها قصد تطبيقها في الدول العربية؛

- **المنهج المتبع**: تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستعمال أداتي الوصف والتحليل وهذا لإيضاح وإبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالفساد، إضافة إلى رصد وتقييم مكانة دولة سنغافورة في مجال النزاهة وتحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي لها من خلال الاستعانة بالجداول والأشكال البيانية.
- **هيكل الدراسة**: من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤل الرئيسي ارتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور:
  - **المحور الأول: الإطار المفاهيمي للفساد؛**
  - **المحور الثاني: استراتيجية سنغافورة في مكافحة الفساد؛**
  - **المحور الثالث: انعكاسات جهود سنغافورة في مكافحة الفساد على الأداء الاقتصادي؛**
  - **المحور الرابع: الدروس المستخلصة من تجربة سنغافورة؛**

2. الإطار المفاهيمي للفساد

يعتبر الفساد ظاهرة وتحد عالمي تواجهه كل الدول دون استثناء، أين يتجلى بأشكال ومظاهر عديدة من الرشاوي والعمولات الصغيرة إلى السرقة الكبرى للموارد العامة ملحقا بذلك ضررا بالمجتمعات والاقتصادات. ومن خلال هذا المحور سنحاول التعرف على مفهومه أنواعه وأشكاله إلى جانب التعرف على أبرز آثاره الاقتصادية السلبية.

1.2 مفهوم الفساد: لقد تعددت التعاريف التي قدمت لمصطلح "**الفساد– Corruption**" نظرا لتعدد الأشكال والمظاهر التي يتخذها في المجتمع، وفي دراستنا سنكتفي بتقديم تعاريف أبرز المنظمات والهيئات الدولية له وفق ما يلي:

- عرف **البنك الدولي** الفساد على أنه " اساءة استعمال المناصب العامة من أجل المكاسب الشخصية"(World Bank, Feb 2020)
- وعرفته **منظمة الشفافية الدولية** على أنه " إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"، (Transparency International، Accessed 03/08/2025)
- وقد مشى **الاتحاد الأوروبي** في ذات السياق أين عرفه هو الآخر بأنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية فردية أو جماعية، مباشرة أو غير مباشرة، حيث تشمل أفعال الفساد جرائم الرشوة والاختلاس والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استخدام الوظائف والإثراء غير المشروع، كما حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (European Parliament، 2016).

- وبالنسبة **للأمم المتحدة** فقد عرفته ضمن اتفاقية مكافحة الفساد العالمية على أنه " التماس موظف أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر ميزة غير مستحقة سواءا لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أدائه واجباته الرسمية" (بوسعيود ، عقون، جوان 2018، صفحة 306)

ووفقا للتعاريف السابقة، يتضح أن الفساد يمثل سوء استخدام السلطة أو المنصب أو الوظيفة بغرض تحقيق مكاسب شخصية أو للمقربين بعيدا عن كل الاعتبارات الأخلاقية والوظيفية.

2.2 أنواع الفساد وأشكاله: يتخذ الفساد عدة صور وأشكال يصعب حصرها، وعليه فهناك عدة معايير لتصنيف أنواع الفساد والتي من أهمها معيار المجال الذي ينتشر فيه، بحيث ينقسم الفساد وفقه إلى ما يلي:

1.2.2 الفساد الإداري – Administrative Corruption : هو أعم أنواع الفساد وأكثرها انتشارا، أين يقصد به ارتكاب سلوك مخالف للقواعد القانونية من قبل الموظف العام باستغلاله لمنصبه وصلاحياته عن طريق قيامه بالأفعال المنحرفة بتغليب مصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة.(قراوي، ديسمبر 2020، صفحة 123)

بحيث يتخذ هذا النوع عدة أشكال أهمها: الرشوة، المحسوبية، المحاباة، الواسطة، الابتزاز، التزوير في المستندات والتلاعب في الإجراءات.

2.2.2 الفساد المالي– Financial Corruption: هو يمثل تلك الانحرافات المالية المبنيةعلىمخالفةالقوانينوالأنظمةومختلفالأحكامالمعتمدةفيأيمؤسسةأوتنظيم (حمريش، جوان 2018، صفحة 279)، أين يتخذ هذا النوع أشكال متعددة أبرزها: الاختلاس ونهب الأموال العامة، التزوير في السجلات المالية والرشاوي، غسيل الأموال والتلاعب في الحسابات المالية.

3.2.2 الفساد الاقتصادي– EconomicCorruption: ويتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة والاستغلالية والاحتكارات الاقتصادية في قطاعات الأعمال، والتي تستهدف تحقيق منافع إقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد المنظمة للمناخ الاقتصادي.(لعفيفي ، بن الشيخ ، 24 و25 أفريل 2018، صفحة 05)

4.2.2 الفساد السياسي – PoliticalCorruption : يقصد به إساءة استعمال السلطة العامة من قبل القادة السياسيين (الحكومة) لأهداف غير شرعية، ويتعلق ذلك بمخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسة السياسية في الدولة، (علي أحمد الشهري، نوفمبر 2017،

صفحة 287) بحيث يتخذ هذا النوع من الفساد صورا متعددة كتزوير الانتخابات أو شراء أصوات المنتخبين، التمويل غير المشروع للحملات الانتخابية، أو التأثير على قرارات المحاكم ، إساءة المنصب العام للحصول على امتيازات خاصة كالاحتكارات المتعلقة بمشاريع البنية التحتية أو الوكالات التجارية للمواد الأساسية وغيرها.

3.2 الآثار الاقتصادية للفساد:

إن استفحال الفساد وتغلغله في المجتمعات له تداعيات خطيرة على كافة المجالات، والتي أخطرها تداعياته وآثاره السلبية على الاقتصاد وأدائه، أين سنوضح ذلك وفق ما يلي:

1.3.2 أثر الفساد على الاستثمار: يؤثر الفساد سلبا على الاستثمار من خلال التأثير على مناخه، فالبيئة التي يتحكم فيها الفساد (الرشاوي، العمولات، العراقيل البيروقراطية وعدم وضوح القوانين وشفافيتها....الخ) ويكون هو الوسيلة الفعالة للحصول على الحقوق والصفقات والتراخيص تكون بيئة غير جاذبة للاستثمارات سواءا المحلية أو الأجنبية. إذ يضطر فيها المستثمرين إلى دفع الرشاوي المادية والعينية والتي تمثل ضرائب إضافية تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال مما يدفعهم إلى تجنب وتقليل الاستثمار في هكذا بيئات. (كريم الكريمات، 2014، صفحة 56)

2.3.2 أثر الفساد على النمو والتنمية الاقتصادية: يعتبر الفساد من أبرز عراقيل النمو والتنمية الاقتصادية، بحيث يكمن أثره السلبي عليهما من خلال تأثيره المباشر على الاستثمار (المحلي والأجنبي) الذي هو عجلة النمو الاقتصادي، أين وضحنا أنفا أن الفساد يؤثر سلبا على الاستثمار بتخفيضه مما يؤدي اقتصاديا الى انخفاض الطلب الكلي (باعتباره أحد مكوناته) الذي يتبعه على المدى المتوسط والبعيد انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي).

وإلى جانب ذلك، فالفساد يؤثر سلبا على كفاءة تخصيص الموارد وجودة المشاريع التنموية بما يؤثر على التنمية الاقتصادية، بحيثأن جزء من الموارد التي كان ينبغي أن توجه إلى المشروعات العامة ذات الجدوى الاقتصادية والتي تدعم الإنتاج يتم توجيهها من خلال علاقات الفساد إلى جيوب الجهات المسؤولة الفاسدة.

3.3.2 أثر الفساد على الإيرادات العامة: يؤدي الفساد إلى خفض الإيرادات العامة وبالأخص تلك الإيرادات المتأتية من الضرائب، الغرامات والرسوم الجمروكية، حيث يقوم العديد من المتعاملين الاقتصاديين بدفع رشاوي وعمولات لمفتشي وأعوان الضرائب والجمارك وغيرهم مقابل حصولهم على معاملة خاصة كخفض قيمة التزاماتهم الضريبية أو عدم تسديدها بالكامل، أو الحصول على إعفاءات ضريبية بطرق غير

مشروعة مما يؤدي إلى ضياع وخسارة مداخيل وموارد مهمة لخزينة الدولة. (عاتي، يومي 24 و25 أفريل 2018، صفحة 06)

4.3.2 أثر الفساد على بنية الإنفاق العام والموازنة العامة: إن الحكومات التي يتغلغل فيها الفساد، تكون توجهات الإنفاق العام فيها أكثر ميلا نحو المشاريع التي يسهل جني الرشوة فيها وإخفائها، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو لأن انتاجها أو شراءها يتم من قبل مؤسسات محددة، كمشاريع البنية التحتية والإنفاق العسكري، في حين تقل توجهات الإنفاق العام ناحية مشاريع التعليم والصحة مما يعني تشوه لبنية الإنفاق العام وضعف كفاءته.(كريم الكريمات، 2014، صفحة 59)

وفي ظل هذا وكما سبق ذكره أنفا، فالفساد بذلك يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة بتفاقم عجزها، أين أنه يقلل من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة بفعل ارتفاع تكلفة بناء وتشغيل المشاريع العامة. وتزداد حدة مشكلة العجز إذا ما تم تمويل الإنفاق العام في ظل انخفاض الإيرادات العامة من خلال الإصدار النقدي الجديد الذي سيولد معه تضخما وعدم استقرار اقتصادي، الأمر الذي يعيق النمو ومسار التنمية الاقتصادية ويضعف بذلك **فعالية السياسات الاقتصادية.**

5.3.2 أثر الفساد على الأسعار: يؤثر الفساد سلبا على الأسعار، وذلك لما يقوم أصحاب المشاريع بتقديم رشاوي وعمولات للموظفين، بهدف تسهيل اجراءاتهم الإدارية، والتي تعتبر تكاليف إضافية تضاف الى تكلفة السلع والخدمات المقدمة من طرف هذه الشركات التي دفع أصحابها الرشاوي، لتؤثر بذلك على أسعار السلع والخدمات بالارتفاع ويتحملها بذلك المستهلك أو المستفيد من الخدمة.(عاتي، يومي 24 و25 أفريل 2018، صفحة 07)

6.3.2 أثر الفساد على فرص العمل والبطالة: في ظل تغلغل الفساد وبغياب الرقابة وضعفها، يتزايد سلوك البحث عن الربح بين المسؤولين الحكوميين عند تقديمهم للخدمة العامة كعروض التوظيف وفرص العمل، أين تقل فرص العمل ويتزايد بذلك معدل البطالة. فوفقا لدراسة البنك الدولي، فإنه مع انتشار ممارسات دفع الرشاوي للمسؤولين الحكوميين قصد التوظيف تجبر شريحة متنامية من القوى العاملة إما على الانضمام إلى الحشد ودفع ثمن الحصول على وظيفة (الرشاوي) أو على البقاء خارج سوق العمل الرسمي كعاطلين. (Bouzid, 2016, p. 19) وإلى جانب هذا، كذلك تقل فرص العمل وتصبح محدودة بتأثير الفساد على الاستثمارات التي كما سبق وأشرنا لها أين تقل فرص انشاء مشاريع جديدة توفر مناصب عمل.

7.3.2 أثر الفساد على ميزان المدفوعات: يتأثر ميزان المدفوعات بالفساد من خلال تأثير هذا الأخير على كل من الصادرات والواردات، أين بفعل الصفقات المشبوهة والرشاوي في الجمارك والموانئ قد ترتفع تكاليف السلع المستوردة من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الممارسات قد تعرقل عملية الشحن والتصدير مما يقلل من تنافسية الصادرات. ونضيف إلى هذا أن البيئة التي ينتشر فيها الفساد تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي مثلما تم توضيحه سابقا، مما يؤثر في نهاية المطاف على ميزان المدفوعات.

وعليه في الأخير، يتضح لنا جليا مدى خطورة الفساد بتداعياته وآثاره السلبية المتعددة على الاقتصاد ومنه المجتمعات، مما يجعل مكافحة الفساد من قبل الدول أمر لابد منه، بل هو مدخل استراتيجي قصد ضبط وتحسين الأداء الاقتصادي لها.

3. المحور الثاني: استراتيجية سنغافورة في مكافحة الفساد

تعتبر تجربة دولة سنغافورة من أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد، فبعد أن كان هذا الأخير متفشيا فيها خلال ستينيات القرن الماضي استطاعت وخلال السنوات الأخيرة أن تنتقل إلى مصاف النماذج الرائدة عالميا في مجال مكافحته، فوصول سنغافورة إلى هذه المراتب هو راجع إلى اعتمادها على استراتيجيات وسياسات فعالة والتي احتضنتها إرادة سياسية قوية بما جعلها في الأخير نموذجا يحتذى به.

وقبل الخوض في تفاصيل استراتيجيتها، سنوضح ونقدم أولا بطاقة تعريفية عنها وفق ما يلي:

1.3 بطاقة تعريفية لجمهورية سنغافورة: جمهورية سنغافورة هي جزيرة استوائية تقع في جنوب شرق آسيا عند الطرف الجنوبي من شبه جزيرة ملايو، حيث تبلغ مساحتها 710 كلم^2، عاصمتها سنغافورة وعملتها الدولار السنغافوري، نظام حكمها جمهوري برلماني، ويبلغ عدد سكانها حوالي 6 ملايين نسمة وفق احصائيات سنة 2024، بمزيج عرقي متعدد: 74% منهم صينيون، 13.5% من مالايو(ماليزيا)، 9% من الهند و3.5 % أعراق أخرى (Department of Statistics Singapore, sep 2024, p. 04)، وهذا ما جعل سنغافورة متعددة الديانات: 31.1% بوذية، 20 % دون دين، 18.9 %مسيحية، 15.6% إسلامية، 8.8% طاوية، 5% هندوسية و 0.6 % ديانات أخرى وفقا لإحصائيات سنة 2020 (Department of Statistics Singapore, Jun 2021, p. 32) . وبذلك فهي تعتمد على أربع لغات رسمية في مقدمتها اللغة الإنجليزية (لغة التدريس والتعاملات الاقتصادية)، اللغة الصينية (الماندرين)، اللغة الماليزية (المالاوية) واللغة التاميلية.

1.4 استراتيجية دولة سنغافورة في مكافحة الفساد: إن الطريق إلى حيث سنغافورة اليوم، باعتبارها من أبرز عواصم التجارة والأعمال في العالم لم يكن سهلا ولم يكن بأي حال من الأحوال أمرا مفروغا منه، إذ سنغافورة ومنذ حوالي ستين عاما أين استقلت عن الحكم البريطاني عام 1959 وانفصلت عن ماليزيا عام 1965 قد كانت دولة ذات اقتصاد ضعيف، فقيرة الموارد الطبيعية، متعددة الأعراق، ذات تعليم ضعيف، إلى جانب الفساد الذي كان متفشيا فيها بكثرة وذلك بسبب عدد لا يحصى من العوامل بما في ذلك : عدم كفاية وصرامة القوانين ، التفاوت الكبير في الأجور بين القطاعين العام والخاص، غياب الانضباط والنزاهة عند مسؤولي التنفيذ وما إلى ذلك، بما أدى المناخ الاجتماعي والاقتصادي برمته إلى نضج الفساد حتى يتجذر. (Hwee, 2019, p. 189)

وأمام هذا الواقع المرير، أدى ذلك بالقيادة السياسية لتلك البلد في ذلك الوقت وتحت رئاسة رئيس الوزراء " **لي كوان يو**" إلى اتخاذ قرارات صارمة قصد محاربة الفساد بقوله عند توليه الحكم "**أننا لا ننظر لعملية السيطرة على الفساد على أنها مجرد قضية أخلاقية بل إنما هي حاجة، وأن المحافظة على أن تبقى نظيفاً وتنبذ الأشخاص القابلين للرشوة يعد من المبادئ القيادية للحكومة**"(لطفي، الاطلاع بتاريخ 2025/08/06).

وبذلك فقد وضعت الحكومة السنغافورة آنذاك محاربة الفساد على رأس أولويات جدول أعمالها، منتهجة في سبيل ذلك استراتيجية لمكافحة الفساد على جميع المستويات دون أي تمييز فيما إذا كان الفساد صغيرا أو كبيرا، ودون استثناء لأي شخص وأي منطقة.

هذه الاستراتيجية **قوامها أربعة ركائز رئيسية**، مدعومة بإرادة سياسة جادة بصفر تسامح، متمثلة فيما يلي:(The Corrupt Practices Investigation Bureau , Accessed 07/08/2025)

- **قوانين صارمة:** حيث تعتمد سنغافورة على تشريعين رئيسيين لمحاربة الفساد هما قانون منع الفساد (PCA) وقانون الفساد والاتجار بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى (CDSA). أين يطبق القانون الأول بشكل واسع على كل الأشخاص الذين يقدمون أو يتلقون رشاوي سواءا في القطاع العام أو الخاص والقانون الثاني في ظله يتم معاقبة الجناة ومصادرة مكاسبهم غير المشروعة.
- **القضاء المستقل:** في سنغافورة يكون القضاء مستقلا وفقا لأحكام الدستور دون أي تدخلات سياسية، حيث يتم تعيين رئيس القضاة من قبل الرئيس بناءً على مشورة رئيس الوزراء ومجلس

مستشاري الرئيس، ويتم تعيين قضاة المقاطعات من قبل الرئيس بمشورة من رئيس القضاة. ويتسم القضاء بالشفافية والموضوعية في إدارته لسيادة القانون، ويقر بخطورة الفساد ويتبنى موقفًا رادعًا بفرض غرامات صارمة وسجن المخالفين الفاسدين.وإلى جانب هذا، فسنغافورة تتمتع بنظام مساءلة ومحاسبة صارم أين يحاسب المسؤولون بغض النظر عن مناصبهم وتنشر التحقيقات للرأي العام بكل شفافية.

- **التنفيذ الفعّال**: يكون التنفيذ فعّال من ناحية التحقيق الصارم في قضايا الفساد وذلك من خلال إيكال المهمة إلى مكتب التحقيق في ممارسات الفساد CPIBوالذي يعتبر الجهة الوحيدة المسؤولة عن مكافحة الفساد في سنغافورة، والذي أسس عام 1952 وتم تفعيله سنة 1959، أين يترأسه مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة مما يضمن العمل باستقلالية.

ويمكن إيجاز **مهام هذا المكتب** فيما يلي:(قراوي، ديسمبر 2020، صفحة 125)

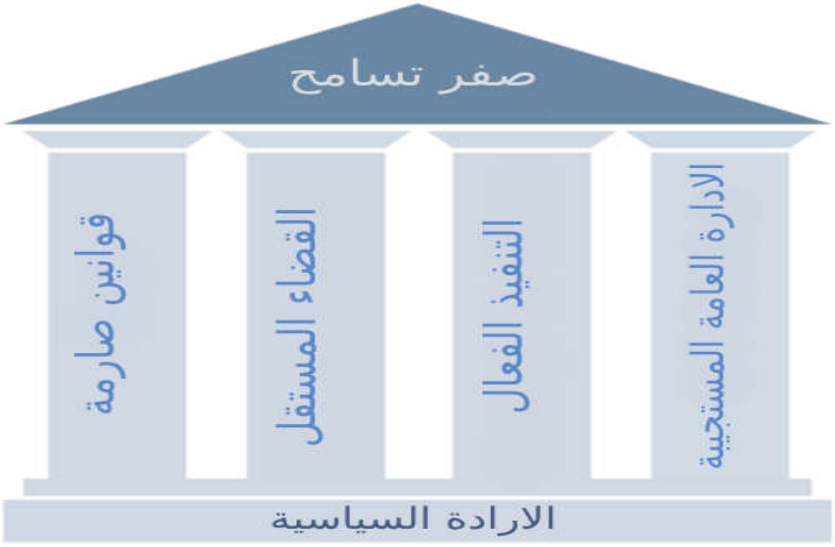
- ✓ التحقيق في الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص؛
- ✓ التحقيق في جرائم أخرى بموجب أي قانون مكتوب؛
- ✓ الكشف في سياق تحقيقاته عن مناطق عرضة للفساد أو ثغرات في الإجراءات الإدارية الحكومية؛
- ✓ الإشارة إلى نقاط الضعف بالإدارة التي وجدت بها الثغرات كما يوصي بالاقتراحات؛
- ✓ التواصل مع المجتمع لنشر ثقافة مكافحة الفساد والابلاغ عنه من خلال البوابات الإلكترونية تحت شعار "مواطن شريف يعني أمة شريفة"؛

- **الإدارة العامة المستجيبة**: يسترشد القطاع العام في سنغافورة بمدونة سلوك التي تحدد المعايير العالية للسلوك المتوقع من الموظفين العموميين على أساس مبادئ النزاهة والاستقامة والشفافية (أسلوب الجدارة لإدارة الموارد البشرية)، إلى جانب المراجعات المنتظمة للقواعد والاجراءات الإدارية لتحسين الكفاءة والتي تقلل في الأخير من فرص الفساد.بالإضافة إلى ذلك، فإن CPIBمفوضة لإجراء مراجعات إجرائية للوكالات الحكومية التي قد يكون لديها إجراءات عمل يمكن استغلالها لممارسات فاسدة.

وفي ظل هذه الركيزة، نشير أنه يتم منح أجور عادلة وواقعية تُقارن بأرباح القطاع الخاص لموظفي القطاع العام (Lee Hsien Loong، May 2016)، وذلك حتى لا يلجأ موظفي القطاع العام الى مصادر دخل إضافية غير قانونية.

ويمكن تلخيص استراتيجية مكافحة الفساد في سنغافورة من خلال الشكل التالي:

الشكل 01: الركائز الرئيسية لاستراتيجية مكافحة الفساد في جمهورية سنغافورة



المصدر: من إعداد الباحثة

4. **المحور الثالث: انعكاسات جهود سنغافورة في مكافحة الفساد على الأداء الاقتصادي**: لقد حققت دولة سنغافورة إنجازات نوعية في مسيرة تطورها بعد تنفيذها لاستراتيجية مكافحة الفساد، وذلك بفضل الالتزام السياسي الجاد لقادتها إلى جانب استجابة مجتمعها بإدراكهم ووعيهم بأهمية التكاتف جميعا قصد محاربة الفساد. أين أضحت حاليا تحتل موقعا مرموقا في الاقتصاد الدولي بعد أن كانت في ستينيات القرن الماضي من بين أفقر الدول وأكثرها فسادا .

ومن خلال هذا المحور سنوضح انعكاسات جهود سنغافورة في مكافحة الفساد على الأداء الاقتصادي من خلال تحليل وتقييم مؤشرات متعددة أين يعكس كل منها جانب مهم من الاقتصاد وأدائه.

1.4 تقييم النزاهة في سنغافورة بتحليل تطور مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2013–2024) :يقيس مؤشر مدركات الفساد CPIالصادر عن منظمة الشفافية الدولية مستويات الفساد في القطاع العام لـ 180 دولة، وفق مقياس تتراوح درجاته من 0 (فاسدة جدا) إلى 100 (نزيهة جدا) ، وهو من أكثر المؤشرات استخداما في الدراسات لقياس مستوى الفساد والنزاهة.

ومثلما هو واضح في الجدول أدناه، فإن سنغافورة قد حققت طيلة فترة الدراسة مستويات نزاهة عالية تجاوزت الدرجة 80محققة بذلك رتبا متقدمة، أين حصلت على الرتبة الثالثة عالميا سنة2024 من حيث النزاهة وغياب الفساد. بحيثعكست هذه النتائج الجهود المبذولة من قبل الحكومة في سبيل مكافحة

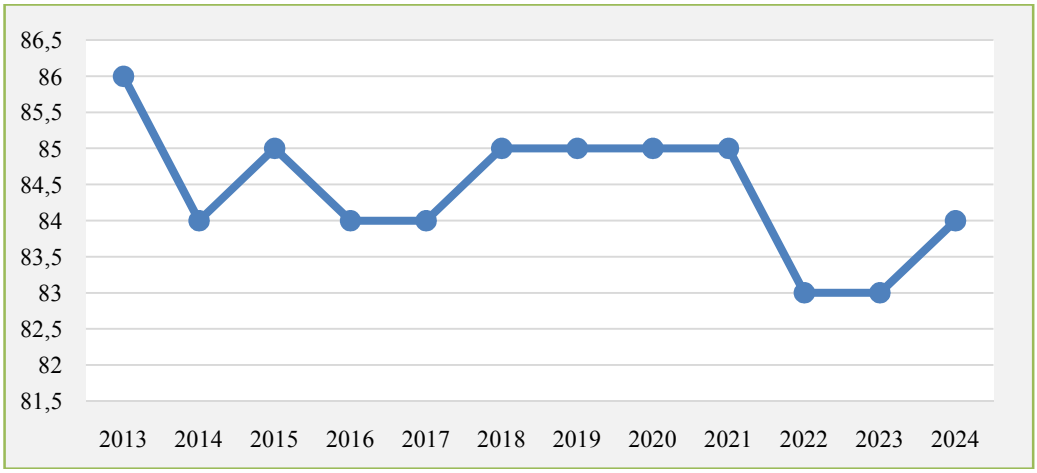
الفساد بتبنيها مثلما تم الإشارة له سابقا ومنذ نيلها الاستقلال استراتيجية قائمة على إصلاحات وسياسات جادة من قوانين صارمة، تنفيذ ورقابة فعالة قصد محاربة الفساد وتوفير بيئة أعمال نظيفة ونزيهة.

الجدول رقم 01: مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2013–2024)

السنوات	الرتبة العالمية	قيمة المؤشر	السنوات	الرتبة العالمية	قيمة المؤشر	السنوات	الرتبة العالمية	قيمة المؤشر
2013	05	86	**2017**	06	84	**2021**	04	85
2014	07	84	**2018**	03	85	**2022**	05	83
2015	07	85	**2019**	04	85	**2023**	05	83
2016	07	84	**2020**	03	85	**2024**	03	84

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات منظمة الشفافية الدولية (www.transparency.org)

الشكل 02: تطور مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2013–2024)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 01

2.4تقييم الأداء الاقتصادي في سنغافورة بتحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للفترة (2014–2024): سنعتمد في تحليل وتقييم الأداء الاقتصادي لدولة سنغافورة على تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال الفترة (2014-2024)، انطلاقا من معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، معدل البطالة والحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن خلال الجدول أدناه، نلاحظ:

- أنه بالرغم من صغر مساحة دولة سنغافورة "710 كلم2" (مساحتها أقل من ولاية الجزائر!) وفقرها من الموارد الطبيعية إلا أنها حققت **معدلات نمو اقتصادي حقيقي** جيدة طيلة فترة الدراسة (باستثناء سنة 2020 التي شهدت جائحة كورونا)، أين نشير أنه وفقا لإحصائيات

الديوان السنغافوري للإحصائيات فإن**مصدر هذا النمو** معظمه من قطاع الخدمات(التجارة، النقل، الخدمات المالية والمعلوماتية، الفنادق والمطاعم، الترفيه) ثم يليه قطاع الصناعة والصناعة التحويلية بما يدل على تمتع سنغافورة بتنويع اقتصادي.

- وبالنسبة **لمعدل التضخم**، فالملاحظ ووفقا للإحصائيات الرسمية للديوان السنغافوري فاقتصاد سنغافورة يشهد استقرارا في المستوى العام للأسعار طيلة العقد الأخير بمعدلات تضخم مقبولة لم تتجاوز 3% في المتوسط مما يشير أن سوق سنغافورة فيه توازن بين الطلب والعرض الكليين بما يعزز النمو الاقتصادي من دون أن يسبب ضرر في القوة الشرائية. وفيما تعلق **بمعدل البطالة**، فقد سجل متوسط معدل قدره 3.1 %بما يشير إلى أن سوق العمل في سنغافورة متماسكة.
- وفيما يخص **مؤشر الحساب الجاري** المأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فالملاحظ أنه طيلة العقد الأخير قد سجلت سنغافورة فائضا في الحساب الجاري تراوحت نسبته ما بين 15-19 %، مما يعكس أن قيمة الصادرات من السلع والخدمات في سنغافورة تفوق قيمة وارداتها، أي بعبارة أخرى اقتصاد سنغافورة يصدر للعالم أكثر مما يستورد وهذا مؤشر جيد فيما تعلق بالتوازن الخارجي للاقتصاد السنغافوري.

ونشير أن **هيكل صادرتها** من السلع يتكون بالدرجة الأولى من صادرات الآلات والمعدات ثم مواد كيمائية متنوعة، سلع وقطع مصنعة متنوعة. بينما **هيكل وارداتها** من السلع فيتكونبالدرجة الأولى من واردات الآلات والعتاد، الوقود والمعادن ومواد التشحيم، مواد كيميائية والأغذية.

الجدول 02: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في سنغافورة للفترة (2014–2024)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي %	معدل التضخم %	معدل البطالة %	رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار أمريكي	الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %
2014	3,9	1	2,8	39,7	17,5
2015	3	-0,5	2,8	81,8	17,7
2016	3,7	-0,5	3	-15,7	18,4
2017	4,5	0,6	3,1	88,9	19,8
2018	3,5	0,4	2,9	103,3	17,5
2019	1,3	0,6	3,2	-11,	15,4
2020	-3,8	-0,2	4,1	16,9	15,7
2021	9,8	2,3	3,7	37,8	18,6
2022	4,1	6,1	2,9	-2,5	18
2023	1,8	2,4	2,7	1,5	18,7
2024	4,4	4,8	2,8	8,6	18

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الديوان الإحصائي السنغافوري (www.singstat.gov.sg)

3.4 تقييم بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار في سنغافورة: من المفيد عند تحليل انعكاسات جهود سنغافورة في مكافحة الفساد على الأداء الاقتصادي، أن يتم تقييم بيئة الأعمال لديها وهذا من ناحية سهولة ممارسة الأنشطة فيها إلى جانب تقييم مدى جاذبيتها كبيئة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولهذا سيتم الاعتماد في التحليل على تقييم المؤشرين التاليين:

1.3.4 تحليل تطور مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال – Ease of Doing Business Index (EDBI): هو مؤشر يصدره البنك الدولي سنويا (آخر تقرير صادر كان سنة 2020)، أين يقيس مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول (190 دولة)، وفقا لـ 10 جوانب تنظيمية تؤثر على الأعمالمن:بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، سرعة الحصول على الكهرباء، سهولة تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، انفاذ العقود، إجراءات تسوية حالات الإعسار.

ومثلما هو ملاحظ في الجدول أدناه، فإن سنغافورة من بين الدول الرائدة من حيث أكثر البيئات سهولة لممارسة الأعمال، أين نلاحظ أن قيم المؤشر كلها تجاوزت درجة 85 في كافة فترة الدراسة، وأنها في آخر تقرير لسنة 2020 قد احتلت الرتبة الثانية عالميا بتقييم 86.2 والأولى آسيويا، بما يشير أن

سنغافورة جاذبة كبيئة من أجل ممارسة الأعمال وذلك نظرا لتبنيها للوائح تنظيمية دقيقة لأنشطة الأعمال والتي تتسم بدرجة عالية من الشفافية.

الجدول 03: تطور مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في سنغافورة للفترة (2016-2020)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر (EDBI)	87.34	85.05	84.57	85.8	86.2
الرتبة العالمية	01	01	02	02	02

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المتعاقبة لممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي (https://archive.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/singapore)

2.3.4تحليل تطور صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر - Foreign Direct Investment Net Inflows :

قصد تقييم جاذبية سنغافورة كبيئة للاستثمارات الأجنبية، سيتم الاعتماد على تحليل تطور صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالنظر الى الجدول رقم 04 والشكل أدناه، نلاحظ ارتفاع نسب صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة الى سنغافورة بنسب تتراوح طول فترة الدراسة بين 20-29 بالمئة بما يشير الى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ويعكس جاذبية الاقتصاد السنغافوري للمستثمرين الأجانب، أين نجد وفقا لبيانات الديوان الاحصائي السنغافوري أن معظم هذه الاستثمارات موجهة الى قطاع الخدمات (المالية والتأمين، التجارة بالجملة والتجزئة) ثم قطاع الصناعة التحويلية.

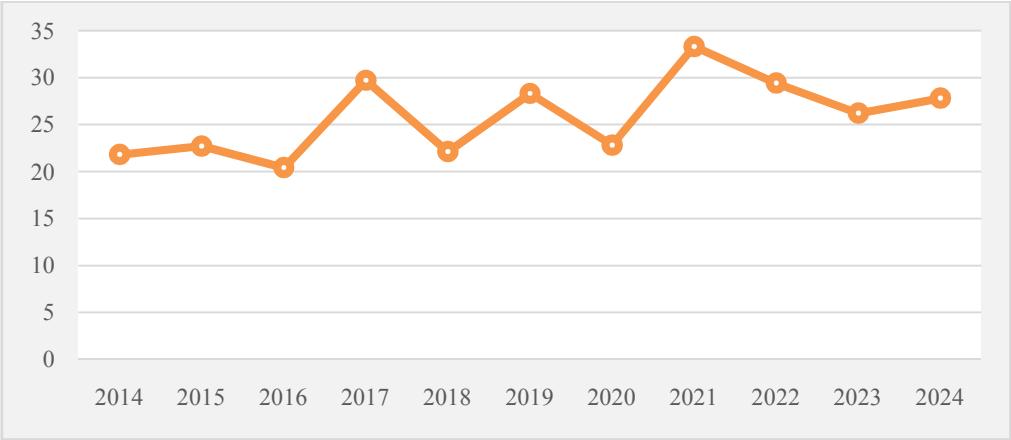
وتكشف هذه النسب قوة بيئة الأعمال في دولة سنغافورة والتي تم أنفا توضيح تمتعها بسهولة إجراءات ممارسة الأعمال والأنشطة الاقتصادية فيها، بحيث تركز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الخدماتية ذات الطابع المالي والتجاري هو يشير إلى قوة البنية التحتية المؤسساتية والمالية في سنغافورة الى جانب تمتعها بثقة المستثمرين.

الجدول 04:نسب صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من GDP في سنغافورة للفترة (2014-2024)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر من GDP	21,1	22,7	20,4	29,7	22,1	28,3
السنوات	2020	2021	2022	2023	2024	
نسبة صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر من GDP	22,8	33,3	29,4	26,2	27,8	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علىبيانات البنك الدولي (https://data.worldbank.org/)

الشكل 03 : تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كنسبة من GDP في سنغافورة للفترة (2014–2024)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 04

5. **المحور الرابع: الدروس المستخلصة من تجربة سنغافورة:** من خلال ما سبق، فقد اتضح لنا أن جهود مكافحة الفساد في سنغافورة كان لها انعكاسات إيجابية على الاقتصاد وأدائه من خلال تحقيق مؤشرات ايجابية في جانب الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى جانب جاذبية الاستثمار، وهذا بالرغم من أنها دولة صغيرة المساحة (710 كلم2) وفقيرة الموارد الطبيعية!

حيث ننوه أنه عند مقارنة الأرقام المحققة من قبلها بالاقتصاد الوطني الجزائري واقتصاديات العديد من الدول العربية فإننا نجدها حقا أرقام مذهلة، فمثلا عند المقارنة بالاعتماد على أبرز المؤشرات الاقتصادية الممثلة في مؤشري: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2024 ومثلما هو موضح في الجدول أدناه يتضح لنا جليا تفوق دولة سنغافورة، أين يعزى ذلك إلى تمتع سنغافورة ببيئة أعمال نزيهة وشفافة جعلها تكون من بين الدول المتقدمة.

الجدول 05: مقارنة سنغافورة ببعض الدول العربية في مؤشرات مختارة لسنة 2024

الدولة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي%	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP Per Capita دولار أمريكي	مؤشر مدركات الفساد	
			قيمة المؤشر	الرتبة العالمية
سنغافورة	4.4	150689	100/84	03
الجزائر	3.3	17522	100/34	107
مملكة البحرين (قريبة المساحة لسنغافورة 785كم2)	3	67211	100/53	53
قطر	2.8	126110	100/59	38
المملكة العربية السعودية	1.8	71243	100/59	38
تونس	1.4	14451	100/39	92
المغرب	3.2	10305	100/37	99

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بينات البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية

وعليه هذا التفوق هو الذي جعل من دولة سنغافورة نموذجا يحتذي به في مجال مكافحة الفساد كمدخل لتحسين وتعزيز الأداء الاقتصادي، بحيث يمكن **استخلاص بعض الدروس** من تجربتها والتي هي في حد ذاتها **عوامل نجاحها** أين يمكن الاستفادة منها **قصد تطبيقها** في الجزائر والدول العربية والنامية على حد سواء والتي تعاني من بيئة فاسدة، هذه العوامل نوردها كما يلي:

- ✓ **الإرادة السياسية القوية والالتزام الجاد** من قبل قادة سنغافورة وحكومتها يعتبر من أبرز عوامل نجاح دولة سنغافورة في مكافحة الفساد، والذي كان واضحا من خلال خطابات رؤساء الوزراء المتعاقبين في الحكومة السنغافورية والتنفيذ الفعال النزيه لهيئاتها.
- ✓ **صرامة وشمولية قوانين مكافحة الفساد،** أين يتم تطبيقها على كل من يثبت تورطه في سلوك فاسد، بغض النظر عن مكانته أو نفوذه. كما يتم تطبيق قوانين مكافحة الفساد على المنظمات كافة سواء كانت عامة أو خاصة (**مسائلة ومحاسبة صارمة**)؛ (لعفيفي ، بن الشيخ ، 24 و25 أفريل 2018، صفحة 14)
- ✓ القيام **بمراجعات دورية ومستمرة** لقوانين، وسياسات وإجراءات مواجهة ومكافحة الفساد؛(برياطي، كروشة، جانفي 2024، صفحة 58)

- ✓ ايكال مهمة التحقيق في قضايا الفساد إلى **جهة وحيدة مستقلة**"مكتب التحقيق في ممارسات الفساد CPIB"، لا تتدخل فيه أي هيئة أو شخصية كانت مما يسمح له بالعمل بكل استقلالية وفعالية.
- ✓ الدور الذي لعبته الحكومة السنغافورية في **التوعية المستمرة للمجتمع** بخطورة الفساد وآثاره السلبية على كافة المجالات وأن مكافحة الفساد ليست فقط مسؤولية الحكومة بل الجميع كمواطنين، حيث يعمل مكتب التحقيق في ممارسات الفساد حملات تواصل مع الجمهور لرفع مستوى الوعي العام وصياغة المعايير الاجتماعية إلى جانب المدارس التعليمية هي الأخرى.
- ✓ الوعي الثقافي للمجتمع السنغافوري **والإدراك الجاد** بخطورة الفساد وأهمية محاربته، قد سمح بأن تكون هناك **استجابة فعالة** لأية قرارات أو مبادرات وسياسات إصلاحية تطرحها الحكومة قصد تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، أين يتكاتف الجميع من أجل الإبلاغ عن ممارسات الفساد، وهو ما أكده رئيس وزراء سنغافورة السابق" **لي هسين لونغ**" حينما قال:" **السنغافوريون يُبلّغون بسهولة عن ممارسات الفساد عند مواجهتها، إذ يثقون بأن القانون يُطبّق على الجميع، وأن الحكومة ستطبق القوانين دون خوف أو محاباة** ".(Lee Hsien Loong, May 2016)
- ✓ شفافية ووضوح اللوائح التنظيمية المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال (كبدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، سرعة الحصول على الكهرباء، سهولة تسجيل الملكية، ....الخ) قد ساهم في جذب المستثمرين الأجانب ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

6. الخاتمة:

من خلال دراستنا هذه، فقد اتضحا لنا حقا أن الفساد ظاهرة خطيرة، نظرا لما ينتجه من آثار سلبية على الاقتصاد وأدائه من تأثيره السلبي على حجم الاستثمار، النمو والتنمية الاقتصادية، الإيرادات العامة وكفاءة الإنفاق العام، تفاقم عجز الموازنة العامة، الأسعار وتقليل فرص التوظيف، إلى جانب تأثيره السلبي على ميزان المدفوعات بحسابته الجارية والمالية.

وأنه بدراسة نموذج دولة سنغافورة في مكافحة الفساد (الذي يعتبر من أفضل النماذج وفقا للدراسات والتقارير الدولية) وانعكاسات تلك الجهود على الأداء الاقتصادي، فقد توصلنا **للعديد من النتائج** نوردها كما يلي:

- ✓ انتهجت سنغافورة ومنذ نيل استقلالها سنة 1959 استراتيجية وطنية مبنية على مكافحة الفساد، باعتباره أبرز العوامل المؤثرة على اقتصادها وأن مكافحته هو مدخل استراتيجي لتحقيق النهضة والتنمية الاقتصادية.
- ✓ ترتكز استراتيجية مكافحة الفساد في سنغافورة على أربعة ركائز مدعومة بإرادة سياسية جادة وثقافة صفر تسامح، في مقدمة هذه الركائز: القوانين الصارمة وشموليتها، القضاء المستقل بمساءلة ومحاسبة صارمة، التنفيذ الفعال بايكال مهمة التحقيق في قضايا الفساد لجهة وحيدة (مكتب التحقيق في ممارسات الفساد) وفي الأخير الإدارة العامة الجيدة الشفافة والمستجيبة.
- ✓ أدت جهود مكافحة الفساد في سنغافورة الى ارتفاع مستويات النزاهة أين حققت طيلة فترة الدراسة (2013-2024)مستويات نزاهة عالية تجاوزت الدرجة 80 محققة بذلك رتبا متقدمة (الرتبة الثالثة عالميا سنة 2024 من حيث النزاهة وغياب الفساد).
- ✓ انعكست سياسات مكافحة الفساد في سنغافورة إيجابا على الأداء الاقتصادي الكلي، بحيث:
  - بالرغم من صغر مساحة دولة سنغافورة وقلة مواردها الطبيعية، إلا انها قد حققت نتائج إيجابية مذهلة في جانب معدلات النمو الاقتصادي الذي تجاوز في المتوسط معدل 3% للفترة (2014-2024)، أين كان مصدر هذا النمو معظمه من قطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة والصناعة التحويلية.
  - بالنسبة لمعدل التضخم، فقد اتضح أن سنغافورة تشهد استقرارا في المستوى العام للأسعار طيلة العقد الأخير بمعدلات تضخم مقبولة لم تتجاوز 3% في المتوسط مما يشير أن سوق سنغافورة فيه توازن بين الطلب والعرض الكليين بما يعزز النمو الاقتصادي من دون أن يسبب ضرر في القوة الشرائية.
  - فيما تعلق بمعدل البطالة، فقد سجلت سنغافورة طيلة فترة الدراسة (2014-2024) معدل بطالة مقبول بمتوسط معدل قدره 3.1 %، بما يشير إلى أن سوق العمل في سنغافورة متماسكة.
  - فيما يخص مؤشر الحساب الجاري الذي تم أخذه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت سنغافورة طيلة فترة الدراسة (2014-2024) فائضا في الحساب الجاري تراوحت نسبته ما بين 15-19 %، بما يعكس أن قيمة الصادرات من السلع والخدمات في سنغافورة تفوق قيمة وارداتها.

- ✓ ساهمت جهود مكافحة الفساد في سنغافورة الى تحسن التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر فيها، حيث سجلت طيلة فترة الدراسة (2014-2024) ارتفاعا في نسب صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة من GDP بنسب تراوحت بين 20-29بالمئة، بما يعكس جاذبية الاقتصاد السنغافوري للمستثمرين الأجانب.
- ✓ عند تقييم مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في سنغافورة، فقد اتضح لنا أنها من بين الدول الرائدة أين كانت قيم المؤشر كلها متجاوزة الدرجة 85 في كافة فترة الدراسة، وأنها في اخر تقرير لسنة 2020 قد احتلت الرتبة الثانية عالميا والأولى آسيويا، وذلك نظرا لتبنيها للوائح تنظيمية دقيقة وواضحة قصد ممارسة أنشطة الأعمال.
- ✓ بمقارنة سنغافورة المصنفة في المراتب الدنيا للفساد والعليا للنزاهة مع بعض الدول العربية (الجزائر، البحرين، قطر، السعودية، تونس والمغرب) المصنفة ضمن المراتب العليا للفساد والدنيا للنزاهة وذلك وفق لمؤشر مدركات الفساد، فقد اتضح لنا جليا تفوق سنغافورة اقتصاديا من ناحية مؤشر معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من صغر مساحتها (710 كلم 2) وقلة مواردها الطبيعية ، بما يشير إلى أهمية التمتع ببيئة نزيهة شفافة غائب عنها الفساد، وبالتالي ضرورة الأخذ بجدية استراتيجية لمكافحته.

➢ **الاقتراحات والتوصيات:** من خلال ما سبق، فقد اتضح لنا مدى نجاح جهود دولة سنغافورة في مكافحة الفساد وانعكاساتها الإيجابية على الأداء الاقتصادي، مما جعلها تكون من أبرز النماذج العالمية في هذا المجال، وأين يمكن الاستفادة منها كتجربة لاقتراح ممارسات يمكن تبنيها من قبل الدول العربية المصنفة بشكل عام ضمن مراتب عليا في الفساد، وعليه فيما يلي بعض الاقتراحات والتوصيات:

- ✓ ضرورة إدراك صانعي القرار بأن الشفافية والنزاهة لا تضعف السلطة بل تقوي شرعيتها واستقرارها من خلال بناء علاقة قائمة على الثقة والمسائلة بين الدولة والمجتمع؛
- ✓ ضرورة سن قوانين صارمة ضد الفساد بتجريم ومحاسبة كل من له يد مع دعم استقلالية القضاء، وإلى جانب ضرورة تشجيع التبليغ وحماية المبلغين؛
- ✓ تمكين هيئات الرقابة على المال العام ودعم استقلاليتها باعتبارها آلية داعمة لنشر معلومات مالية دقيقة وموثوقة بما يعزز الشفافية والمسائلة ويحد بذلك من الفساد؛
- ✓ السعي والإسراع في عملية رقمنة الإدارات العامة والاعتماد على أنظمة الكترونية حديثة تحسن من دقة الإفصاح المالي بما يعزز الشفافية التي هي الأداة الرئيسية في محاربة الفساد؛

- ✓ العمل على نشر الوعي وتثقيف المجتمع بخطورة الفساد وأهمية محاربته قصد تحقيق الرفاهية، أين تكون محاربته مسؤولية الجميع ككل، وذلك يكون من خلال حملات توعية تقوم بها هيئات الحكومة تشمل جميع أوساط المجتمع ومستوياته (مستوى الأسرة، مستوى التعليم، مستوى المؤسسات ....الخ).
- ✓ تفعيل وسائل الإعلام كسند يساهم في تنوير ونشر الوعي الثقافي المتعلق بضرورة محاربة الفساد؛
- ✓ تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول؛

7. قائمة المراجع:

1- Bouzid, N. (2016). Dynamic Rrlationship between Corruption and youth Unemployment: Empirical Evidences from a System GMM Approach.Policy Research Working Paper, World Bank Group.
2- Department of Statistics Singapore. (Jun 2021). CENSUS OF POPULATION 2020. https://www.singstat.gov.sg/publications/reference/cop2020/cop2020-sr1.
3- Department of Statistics Singapore. (sep 2024). population trends 2024. https://www.singstat.gov.sg/publications/population/population-trends.
4- European Parliament. (2016). Corruption in the public and private sectors: the impact on human rights in third countries. Official Journal of the European Union https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX%3A52013IP0394&utm_source.
5- Hwee, N. (2019). SINGAPORE'S EXPERIENCE IN THE FIGHT AGAINST CORRUPTION. *Resource Material Series: No. GG11 – 11th Regional Seminar on Good Governance.* United Nations Asia and Far East Institute for the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders (UNAFEI).
6- Lee Hsien Loong. (May 2016). Success in Combating Corruption – Views on the Singaporean Experience. *https://www.cpib.gov.sg/press-room/speeches/essay-prime-minister-lee-hsien-loong-success-combating-corruption-views/.*
7- The Corrupt Practices Investigation Bureau . (Accessed 07/08/2025). *Singapore's Corruption Control Framework.* https://www.cpib.gov.sg/.
8- Transparency International. (Accessed 03/08/2025). *What is corruption?* https://www.transparency.org/en/what-is-corruption.
9- World Bank. (Feb 2020). *Anticorruption Fact Sheet.* https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-fact-sheet.
10- أحلام قراوي. (ديسمبر 2020). عرض التجربة السنغافورية في مجال مكافحة الفساد كتجربة عالمية رائدة. *مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد03 (العدد02)*، 121-128.
11- الدراجي، توفيق لعفيفي ، بن الشيخ . (24 و25 أفريل 2018). التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد: تجربة تستحق التقدير. *ملتقى وطني حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية.* جامعة 08 ماي 1945، قالمة-الجزائر-.
12- أمين لطفي. (الاطلاع بتاريخ 2025/08/06). تطبيق نموذج سنغافورة في مكافحة الفساد في مصر. *موقع رؤى https://draminlotfyoffice.com/details/930.*
13- حسين، إيمان برياطي، كروشة. (جانفي 2024). استراتيجية مكافحة الفساد: تجربة سنغافورة. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد14 (العدد01)*، 48-62.

14- سارة، قون، عقون. (جوان 2018). واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد05(العدد01)*، 303-336.

15- سامية حمريش. (جوان 2018). الفساد المالي والإداري: أسبابه، مظاهره وآليات الوقاية منه. *مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد02 (العدد02)*، 275-295.

16- كايد كريم الكريمات. (2014). *الفساد الإداري والمالي*. دار الأيام للنشر والتوزيع. عمان-الأردن-

17- ليلى علي أحمد الشهري. (نوفمبر 2017). الفساد مكافحته والوقاية منه (رؤية شرعية). *حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد 33 (العدد08)*، 271-325.

18- يمينة عاتي. (يومي 24 و25 أفريل 2018). الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وآثاره على التنمية الاقتصادية. *الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية*. جامعة 08 ماي 1945 قالمة-الجزائر-.